

الشيء المكتوب على الالفاظ المخصوصة الموضوعه المعاني  
المقصود ولا حضور هذا الكلي في الخارج فالاشارة الى ما  
الذي على الشئ بران واعرض بعض المحققين على الاحتال  
الان بان لا وجود لصور الالفاظ المرئيه لهذا الكتاب ولا  
لغايه مجتمع في الذهن بل ليس المنصور المذنب الالفاظ والمعاني  
بالوجه او على الالفاظ كيف وقد لا يكون مرتباً بعد فاحاصره الذين حقيقه  
ليس الالفاظ والوجه وليس الالفاظ والوجه فانه ليس بخبره  
العلم العائلي بل المشام اليه المنفصل والاضواء المنفصل والمشار اليه  
حضوره بعينه كما قال فالمشار اليه نوع النفوس الكتابية المرئيه الربيه  
الخاصه وقد يشاء بهذا الى الجن كما في الحديث يحضون بهذا السواد  
واقول يمكن جواب عن الاول بان لا يتم ان ليس المراد وصفه الشخص  
اصلاً بل من الجاهل ان يكون المراد وصفه الشخص بصفة العام والاطلاق  
اسمه عليه من غير ان كتابه على ما حقيقه في محل وجود وجه لفظ  
الشميه فهو كما يقال زيد يسمى انساناً مراد السيد المحقق بمثل هذا  
انما يريد شرح عبارة المفتاح لكن المقصود بالذات من هذا الاشارة  
الى انه وصف للنوع ولا اسم له كما علم من طريقهم والقرائن الخارجية  
ان ليس المقصود بالذات في امثال هذا المقام وصف الشخص وتسميته  
بخصوصه بل وصف النوع ووصف الشخص بوصفه فيعلم الشاطبه  
بمعونه القرائن المقصود الاصل من العبارة والاشبهه على المقصود  
فان اراد ان ليس المقصود اصلاً الا وصف النوع فمنوع وان اراد ان  
ليس المقصود بالذات الا ذلك السليم والاشبهه ووصف الشخص بالخصوص  
ليكون وسيلة الى معرفته انه وصف النوع واسمه وان سلم فيجوز ان يكون  
الكلام مطلقاً ومعناه ان نوع هذه النفوس فتكون الاشارة بهذا

الى ما في الخارج والاشارة جارية على النوع المحدود ولعل بان يقول من  
الاشارة والخير ان الطابع الكلي موجود في الخارج في ضمن الاضداد  
حقيقه فلم يحكم بان لا وجود لهذا النوع الكلي الا في الذهن واذا وجد في  
صحتها فيمكن الاشارة اليه وهو في ضمن الشخص ويمكن ان يكون ما ذكرنا على  
منه مبدأ لتأليفه واذا ما يمكن الاوجه ان يقال ان الموجود في ضمن الاضداد  
هو الذاتيات لا العرضيات والكلي المسموع عرضي لا زاد له باعتبار امر  
خارجيه من حقيقه الشخص فصاعداً لا يصفق قائله ولكن الجواب عن الاعتراض  
الثاني بعد التسليم بان الوجه او الجملة التي ملاحظه المفضل ذوى  
الوجه وصاح مقصوداً منها فلا يبعد ان يجعل المقصود من الحاضر  
بمجرد الالفاظ ويحيل الاشارة اليه والاشارة اليه والاشارة اليه  
كما يجعل المقصود عمدة الحواس واسم اليه والحاصل انه يحتمل ان  
يكن في الاشارة الى المعقول ووصفه بشئ كونه معقولاً حاضر بالذات  
والاجال والاشارة حضوره بالذات وان سلم فيجوز ان يكون المقصود من  
الاشارة الاضداد كما جعل المشام اليه الملاحظه من جزئه وانصافاً كما  
كانه القضاة المقصود على المشهور بين المناظرين فجزئه وانصافاً كما  
وان سلم فيجوز ان يكون الاشارة الى الحاضر بالذات على المسامحة في الاطلاق  
كما مر وعاجز ومخالف اي فصل عن ذلك انه يحتمل ذلك اذا جعل الاشارة  
الى الموجود في الخارج فلا شك ان على التقديرين ثم ان حاذره من انه  
وصف النوع من منظور به لانه ان اراد ان النوع المرئيه المنفصل موجود  
في الخارج في ضمن افراد النفوس فهو محل النزاع اذ الطبيعة الموجوده هي  
الحقيقه النوعية النفوس وهي ليست بخبره كذا وانما الحقيقه هي الحقيقه  
مع الرئيه كالحاصل العارفين لا باعتبارها لانها على الالفاظ والمعاني ووجود  
الكلي الطبيعي ان سلم لثوابه ان الكلي عين حقيقه افراده اوجز وما كما هو

من

صحة

